

## اقترحه بهدف منحهم الاستقرار لممارسة أنشطتهم التجارية العوضي يقترح قانوناً لتملك الأجانب للعقار لينعكس إيجاباً على الاقتصاد

نشاط يتعلق بالمضاربة في العقار والالتزام بما تقرره القوانين السارية بشأن نظم تملك العقار والتصرف فيه في الدولة وبمراجعة ما جاء بالقانون رقم (8) لسنة 2001 واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له. ونص الاقتراح بقانون بإضافة مادة إلى القانون رقم (8) لسنة 2001 في شأن تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في الكويت على الآتي: مادة أولى: تضاف مادة جديدة برقم (4 مكرر) إلى القانون رقم (8) لسنة 2001 المشار إليه نصها كالآتي: بالاستثناء من أحكام المادة (8) من المرسوم بالقانون رقم (74) لسنة 1979 المشار إليه يجوز للأجنبي المقيم وللمستثمر الأجنبي وفقاً لأحكام هذا القانون - ولغير هدف المضاربة في العقارات - أن يملك العقارات اللازمة لإقامته أو ممارسة نشاطه الاستثماري في الكويت، وتطبق في شأنه جميع الضوابط المتعلقة بتنظيم التملك للعقار والتصرف فيه المنصوص عليها في القوانين السارية في هذا الشأن وبما يتفق مع طبيعة النشاط الاستثماري الذي يسمح به هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

الاقتصادي عبر إيجاد قنوات شرعية للاحتفاظ بهذه المدخرات داخل الاقتصاد الكويتي، علماً بأن العقار الاستثمارات التي تساعد على استقرار الأجانب لفتت انتباههم والاستفادة من أموالهم ومختراتهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشكل قانون تملك الأجانب للعقار في الكويت نقلة نوعية إيجابية على انعاش التداول وتنشيط حركة القطاع، خاصة أن عدداً لا يستهان به منهم لديهم الرغبة في شراء عقارات داخل الكويت، مما يجعل مدخراتهم تندفق في الاقتصاد المحلي وتزيد الطلب على العقار، مما يساهم بشكل كبير في فتح مجالات أوسع لإنشاء مشاريع عقارية عملاقة وزيادة الطلب في المستقبل على العقارات الشاغرة سواء القطاع الاستثماري أو التجاري. ولهذا فإن الاقتراح بقانون المرفق يساهم في تحقيق مناخ الاستقرار المالي للمستثمر الأجنبي ويتفق مع أهداف القانون رقم (8) لسنة 2001 ولهذا تم إدخال التعديل بإضافة مادة برقم (4 مكرر) تسمح للأجنبي بصفة عامة وللمستثمر الأجنبي بصفة خاصة بتملك العقارات اللازمة لسكنه أو لمشروعاته الاستثمارية في الكويت بالاستثناء من القوانين السارية في هذا الشأن، مع التأكيد على استبعاد أي



كامل العوضي

**فتح مجالات  
أوسع لإنشاء  
مشاريع عقارية  
عملاقة وزيادة  
الطلب في  
المستقبل على  
العقارات الشاغرة  
سواء في القطاع  
الاستثماري  
أو التجاري**



اقتراح أمين سر مجلس الأمة النائب كامل العوضي قانوناً لتملك الأجانب للعقار في الكويت بهدف منحهم الاستقرار لممارسة أنشطتهم التجارية وتحريك سوق العقار، الأمر الذي سيساهم في فتح مجالات أوسع لإنشاء مشاريع عقارية عملاقة وزيادة الطلب في المستقبل على العقارات.

وأضاف العوضي في اقتراحه أن تملك الأجانب للعقار في الكويت فرصة استثمارية جديدة لدعم واجتذاب مدخرات الأجانب والحفاظ عليها ضمن الاقتصاد المحلي في ظل وجود نسبة كبيرة من الأجانب وحاجة السوق العقاري إلى السيولة. وقال العوضي إن اهتمام الدولة بدراسة تملك الأجانب للعقار يعتبر فكرة ذات هدف إيجابي لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، إذ تعكس تلك الفكرة محوراً فعلياً لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدولة منذ بداية تفعيل خطة التنمية الحالية، والتي تستهدف تحسين المناخ الاقتصادي بصفة عامة، والعمل على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة، والحد من نفور المدخرات القديسة للمعالة الأجنبية إلى خارج البلاد. وأوضح أن إقرار مثل هذه القوانين قد يوجه مدخرات الأجانب نحو الاستثمار في السوق المحلي، مما ينعكس إيجاباً على الصعيد

## عسكر لإرسال المصاب عمار عابدين إلى العلاج بالخارج



عسكر المنزي

أشاد رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي بالتصحيحات الجبارة التي يقدمها رجال الإطفاء، مشيداً في الوقت ذاته بالفدائي البطل عمار عابدين المتواجد حالياً في العناية المركزة وزميله حسين بوقفتين اللذين أصيبا جراء عملية إطفاء حريق في السالمة وإفاد الضحايا يوم الخميس، سائلاً المولى عز وجل أن يمن عليهما بسرعة الشفاء.

وقال عسكر في تصريح صحفي: أننا نشاهد سمو رئيس الوزراء ان يرسل المصاب البطل رجل الإطفاء عمار عابدين للعلاج بالخارج لأن حالته الصحية حرجة، فهذا أقل ما يمكن تقديمه لهذا البطل.

وقال عسكر: اننا سننتهي اقتراح تطبيق نظام التأمين الصحي للإطفائيين ويجب على الحكومة الإسراع بإقراره فهذا أقل ما يستحقه رجال الإطفاء الذين يضحون بأرواحهم لإنقاذ الضحايا ولخدمة الكويت وشعبها والمقيمين على أرضها الطيبة. وأضاف عسكر: انني تقدمت بالعديد من المقترحات لزيادة بدلات ومكافآت رجال الإطفاء لأنهم يستحقون زيادة مستحقاتهم المالية وتعويضهم عما يتعرضون له من مخاطر تهدد حياتهم أثناء عملهم الإنساني في مواجهة الحرائق والحوادث والكوارث.

## الصالح: نضحيات رجالنا في الإطفاء مصدر فخر واعتزاز



خليل الصالح

أكد النائب خليل الصالح ان نضحيات رجالنا في الإطفاء مصدر فخر واعتزاز وما قام به الاطفائي عمار عاشور وما لاقاه صورة رائعة من تلك البطولات سائلاً الله ان يمن عليهم بالشفاء العاجل. جاء ذلك عقب زيارة النائب الصالح للاطفائي عمار امس الاول في مستشفى ابن سينا حيث التقى الصالح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء واجتمع معه في المستشفى ومدير المستشفى وذوي المصاب للوقوف على حالة المصاب الصحية وشكر الصالح العميد المراد وبإيافة أجهزة المستشفى على متابعتهم للمصابين مؤكداً دعم أي إجراءات يساهم في علاجهم كما شكر الصالح رئيس الوزراء على متابعتهم حالة الاطفائي وهو خارج البلاد.

والشكر موصول للشيخ محمد العبدلله ولوزير الصحة ولوزير المستشفى، لافتاً إلى اجتماعهم امس الاول في المستشفى حيث تم خلاله تأمير كل تلك الملاحظات من قبل وزير الدولة ومدير المستشفى ووعدهم بتوفير كل ما يطلبه اهل البطل الاطفائي عمار.

## دعا إلى وقفة سياسية وقانونية وتشريعية الشطبي: ليتحرك وزير الداخلية لإلقاء القبض على المعتدين على بيوت الله

دعا النائب خالد حسين الشطبي النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود الى سرعة إلقاء القبض على المجرمين الذين اعتدوا على بيت من بيوت الله وكشف من وراءهم وتقديمهم الى العدالة. وقال الشطبي في تصريح له لا يعتقد الوزير انه يمانع عن المساءلة بعد جلسة الخميس الماضي، وعليه ان يتحرك على الفور ويعطي توجيهاته لإلقاء القبض على من اعتدى على مسجد البحارنة في منطقة الدعية، وان يتخذ الإجراءات التي من شأنها منع تكرار هذا الحادث الاليم مستقبلاً.

واكد الشطبي ان إدانة المجرمين الذين هتكوا حرمة بيت من بيوت الله (مسجد البحارنة في الدعية) وندسوا مقدساتنا، عمل مبتور وأداء منقوص لا لم يقترن بملاحقة المرخصين الذين ينظرون للفكر التكفيري ويزرعون الحقد الطائفي في بلدنا وينشرونه في المنطقة والعالم، فهم أساس الفساد ودعاة الإفساد.

وبين الشطبي انه لن تأمن الاوطان وتستقر ولن تنمو وتزدهر، ما لم يعالج هذا الداء، وهو ما يتطلب وقفة سياسية وقانونية وتشريعية واجتماعية، تقطع الطريق على مخططهم المشؤوم، وقد صرحوا به، وما هم يترجمون التصريحات بالعمليات وأضاف الشطبي: القبض على المجرمين وإدانة جريمتهم النكراء ليس كافياً، والمطلوب هو ملاحقة أصحاب هذا الفكر التكفيري وأربابه المرخصون الذين يهيئون الذهنية لمثل تلك الجرائم تشريعياً وأمنياً وقضائياً.



خالد الشطبي

## استنكر الاعتداء على بيوت الله التميمي: محاولة ضرب الوحدة الوطنية باتت ورقة محروقة

استهجن النائب عبدالله التميمي الاعتداء على حرمة بيوت الله ودور العبادة من قبل الطابور الخامس الذي بدأ يتحرك بأجندة الافلاس السياسي. وقال إن لجوء هؤلاء لمحاولة ضرب الوحدة الوطنية عبر الاعتداء على المساجد وإعادة اللعب على وتر الطائفية البغيضة إنما يمثل محاولة لتوتير المجتمع وهي ورقة باتت محروقة وواضحة لأبناء الشعب الكويتي بمختلف طوائفهم ولن تنطلي عليهم مثل هذه التصرفات، فالشعب بحجمه يفتق هذا الأسلوب وقد استشعر بإيجابية غياب الفتنة مؤخراً والبعد عن تزييق النسيج الاجتماعي، كما أن السلطتين التشريعية والتنفيذية سطرنا إنجازاً غير مسبق في التعاون والبعد عن استخدامهما كأداة في إشعال الفتنة.

وأشار التميمي الى أن الإنجازات التشريعية التي تحققت في المجلس الحالي سطرنا درساً قل نظيره في المجالس السابقة، الأمر الذي دعا الحائقين عليه لتحريك الطابور الخامس محاولة إشعال الفتنة عبر الاعتداء على بيت من بيوت الله. مطالبا الداخلية بسرعة التحرك للقبض على الجناة حتى ينالوا جزاءهم العادل ويكشفوا عن حرضهم.



عبدالله التميمي

## أهاب بوزارة الداخلية إلى تطبيق القانون بحزم وسرعة النجادة: الكويتيون أكثر وعياً وصلابة في الدفاع عن وحدتهم الوطنية

قال النائب مبارك النجادة من الواضح ان وحدتنا الوطنية المتينة واخوتنا الاسلامية الصلبة تؤرق مرضى القلوب بحيث كلما تفوقنا في الصمود امام الفتن الطائفية والفتوية البغيضة وحافظنا على نسجنا المتماسك تفقت أذهان أولئك المرضى عن ممارسة أتمة جديده وفعل أحمق متكرر.

وأضاف ان ما تعرض له بيت من بيوت الله عز وجل هو مسجد البحارنة في الدعية من تخريب متعمد هو من جانب تحد آخر تتعرض له هذه الوحدة الوطنية والاسلامية التي أثبت الكويتيون جميعا انهم أكثر وعياً وحكمة من أن يتزلقوا اليها.

وأشار الى أن هذه الاعمال التخريبية هي ايضا من ناحية أخرى تحد لوزارة الداخلية لإثبات حزمها وصلابتها في الدفاع عن الخطر ما يهدد سلم الكويتي الأهلي الداخلي وهو الفتنة الطائفية التي يسعر بعض المرضى اتونها بمنهجية مشبوهة. وأهاب النجادة بوزارة الداخلية إلى تطبيق القانون بحزم كامل وسرعة متناهية حتى تقطع الطريق على كل من يتخذ من الطائفية المقيتة مشروعا يريد فرضه على مجتمعا الأمن خدمة لأهداف واجندات شيطانية مشبوهة.



مبارك النجادة

## أشار إلى أن تكرار الاعتداء على المسجد شرارة فتنة «العدالة والسلام» يدعو الشعب إلى التمسك بوحدته الوطنية

استنكر تجمع «العدالة والسلام» التصرفات غير المسؤولة وغير الوطنية التي حدثت من تكرار الاعتداء على مسجد «البحارنة» الكائن في منطقة الدعية، مؤكداً أن هذا الاعتداء يؤكد وجود مساع خبيثة لتزييق وحدتنا الوطنية. ورأى التجمع أن تكرار ما حدث ناتج عن ضعف وتخاذل حكومي في التعامل مع هذا الملف، مؤكداً أن الاعتداء على أي دور عبادة لأي فئة أو طائفة يعد تعدياً على أهل الكويت جميعاً، مشيراً إلى وجود أبعاد خفية تريد شرا بالكويت. وبيّن أن تعامل وزارة الداخلية مع ما حدث يؤكد التراخي الأمني، فضلاً عن ضعف الأداء والتعاون في تطبيق القانون وفرض الهيئة على الطائفيين العابثين، مضيفاً أن تكرار الاعتداء على مسجد «البحارنة»، يعد شرارة فتنة وعبء بالأمن، لافتاً إلى أن الأمن الوطني خط أخطر يجب أن يعمل رجال الداخلية كافة وعلى رأسهم الوزير على حمايته. وتساءل تجمع «العدالة والسلام»

## الفوزان: نتابع بقلق استمرار التحريض والكرهية بين السياسيين التحالف الوطني يحذر من خطورة اللجوء إلى الخطاب الطائفي لتحقيق انتصارات وهمية على الساحة السياسية

من الشيوخ، كما أن كثيراً من الشخصيات المعروفة بتطرفها تمول وتدعم من قبل أفراد في الأسرة لتحقيق أجدات غير خافية على الكل في إطار الصراع الداخلي بين أجنحة الأسرة على الحكم، ودعا إلى تفويت الفرصة على المتطرفين وعدم تمكينهم من بث سمومهم في المجتمع عبر تجاهل خطاباتهم الطائفية، مؤكداً أن «الارتقاء بلغة الحوار هو الأصل في بناء دولة مدنية ديموقراطية قائمة على تقبل الرأي والرأي الآخر والتعبير عنه بمسؤولية وطنية».

الخطابات التي تفرق المجتمع ولا تجمعها، وتهدم قواعده ولا تبنيها، مشيراً إلى أن «أضرار بعض السياسيين على تصدير أمراضهم الطائفية إلى جسد المجتمع - والذي يعاني أساساً من تفشي أمراض الطائفية والقبلية والفتوية - يشكل خطورة بالغة على وحدة النسيج الاجتماعي». وحمل الفوزان بعض الأطراف في الأسرة الحاكمة مسؤولية تفشي خطاب الكراهية في المجتمع، مشيراً إلى أن «غلب وسائل الإعلام المثيرة للفتنة ملاحها



عادل الفوزان

حذر أمين عام التحالف الوطني الديموقراطي عادل الفوزان من خطورة اللجوء إلى الخطاب الطائفي لتحقيق انتصارات وهمية على الساحة السياسية، مؤكداً أن «التحالف» يتابع بقلق شديد استمرار استخدام خطابات التحريض والكرهية بين السياسيين بشكل خاص وأفراد المجتمع بشكل عام. وقال الفوزان، في تصريح صحفي، إن «الأجواء العامة للدولة في ظل الأزمة السياسية التي تعيشها منذ فترة لا تحتمل مثل تلك

## الصانع لإنشاء هيئة الأدلة الجنائية والطب الشرعي

الإداريين، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين ذات الصلة بأعمال الهيئة، وإبداء الرأي في مشروع الميزانية السنوية للهيئة وشؤون موظفيها والفنيين والإداريين وإبداء الرأي في مشروعات القوانين ذات الصلة بأعمال الهيئة، وإبداء الرأي في مشروع الميزانية السنوية للهيئة، ودراسة ما يعرضه وزير العدل من موضوعات ذات صلة بأعمال الهيئة وإبداء المقترحات والتوصيات اللازمة بشأنها، وإبداء الرأي في كل ما يتعلق بالمسائل الفنية التي تختص بها الهيئة، كما يتولى بالنسبة للخبراء الفنيين بالهيئة سائر اختصاصات لجنة شؤون الموظفين طبقاً للقانون ونظام الخدمة المدنية.

مادة 4: يجتمع المجلس الأعلى للهيئة مرة كل شهر على الأقل أو كلما دعت الضرورة لذلك بدعوة من رئيسه، وفي حال غيابه بعد محله أحد نوابه، ويكون انعقاد المجلس بحضور الرئيس وأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم، وتصدر قراراته، وتوصياته بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوي يرجح الرأي الذي منه الرئيس.

مادة 5: يختص بتأديب رئيس الهيئة ونوابه مجلس تأديبي يشكل من: رئيس المحكمة الاستئنافية أو من ينوب عنه، والنائب العام أو من ينوب عنه، ووكيل وزارة العدل أو من ينوب عنه. ويختص بتأديب مجلس الفنيين مجلس تأديبي يشكل من: رئيس المحكمة الكلية أو

مادة 6: ترفع الدعوى التأديبية على رئيس الهيئة ونوابه وخبرائها الفنيين بقرار من وزير العدل، وللوزير أو لمجلس التأديب المختص أن يأمر بوقف المحال منهم للتحقيق عن العمل لحين الفصل فيما هو مسند إليه، ويحدد قرار الوقف استمرار صرف مرتب الموقوف كله أو بعضه خلال فترة المحاكمة. وتكون إحالة موظفي الهيئة من غير المذكورين أعلاه بقرار من رئيس الهيئة أو لمن يفوض بذلك.



يعقوب الصانع

تقدم الأعضاء يعقوب الصانع بالاقتراف بقانون بشأن اصدار قانون بإنشاء هيئة الأدلة الجنائية والطب الشرعي.

مادة 1: تنشأ هيئة مستقلة تلحق بوزير العدل تسمى «هيئة الأدلة الجنائية والطب الشرعي» وتتولى دون غيرها فحص الأدلة الجنائية، والتحقيق الدليل الفني، واعداد التقارير الفنية في مجالات تخصص أعضائها الفنيين، وذلك في كافة القضايا التي تتطلبها جهات التحقيق والقضاء.

كما تتولى كافة اعمال الطب الشرعي، والإشراف على أعمال المختبرات الجنائية والاستعراف وتحقيق الشخصية والأعمال المتصلة بكشف التزييف والتزوير. مادة 2: يكون للهيئة رئيس ونائب أو أكثر يتم تعيينهم بمرسوم بناء على عرض وزير العدل، ويعين الرئيس من بين أقدم نواب الهيئة، ويتولى رئيس الهيئة تصريف شؤونها الإدارية والمالية والفنية كما يحدد اختصاصات النواب. مادة 3: يكون للهيئة مجلس أعلى يؤلف من: رئيس الهيئة ونواب رئيس الهيئة وأقدم ثلاثة من الخبراء الفنيين، ومن يحدده رئيس الهيئة للقيام بأعمال أمانة السر ويتولى رسم السياسات العامة للهيئة والإشراف على شؤونها وله على الأخص: إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنظيم أعمال الهيئة وشؤون موظفيها الفنيين